

ثانياً
التحديات الاقتصادية
ومهمة المنظمات المدنية

صفحة أبيض

التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة

إعداد:

د. أحمد محمد علي

رئيس البنك الإسلامي للتنمية

صفحة أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على الهادي إلى الصراط المستقيم

١- المقدمة

تواجه الأمة الإسلامية في بداية الألفية الثالثة تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل التقدم التكنولوجي والمادي الذي يمر به العالم اليوم، فالأمة تعاني بدرجات متفاوتة من الفقر وخلل في بعض اقتصادياتها، كما أنها تعيش حالة من التخلف التكنولوجي والفجوة الرقمية وضعف تقنية المعومات، وهي في صراع مع الزمن من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل الذي أفرزته العولمة في ظل نظام اقتصادي يتسم بالتغير والنشاط الدائمين. ويشهد العالم اليوم تطورات وتحولات كبيرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، كما يشهد توجهاً نحو الانفتاح والتكامل وترابط الأسواق المالية والنقدية، مما يستوجب من الجميع قدراً عالياً من التعامل والتكيف. ومن هنا كان الاهتمام بالإنسان وتنمية قدراته ومواهبه محور الجهود الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحاول هذه الورقة استعراض عدد من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية في مطلع القرن الحادي والعشرين والجهود المبذولة لمواجهةها على مستوى الأمة ودولها ومؤسساتها، ولما كانت التحديات كبيرة ومتشعبة ويصعب حصرها في دراسة واحدة، تركز هذه الورقة على أربعة تحديات مترابطة، تمثل عقبات حقيقية في سبيل نهضة وتقدم شعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

والتحديات هي:

- كيفية توفير فرص عمل للشباب؛

- وتخفيف حدة الفقر؛
 - ومحاربة الأمية والتخلف العلمي؛
 - مواجهة تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وانعكاساتها على الأمة ومؤسساتها.
- وتنقسم الورقة إلى مقدمة وأربعة فصول تركز على أهمية كل تحد والحلول المقترحة لمواجهته على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والعمل الإسلامي المشترك؛ ثم تخلص الدراسة إلى بعض التوصيات.

الفصل الأول: توفير فرص عمل للشباب

من أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الألفية الجديدة كيفية خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يبحثون عن عمل، مما يساعد في إيجاد سبل معيشية مستدامة لهم.

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النمو السكاني في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠١م، بلغت ٢,٣٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول النامية (١,٧٪)، ودول العالم مجتمعة (١,٥٪). وقد صاحبت هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني حاجة ماسة لإيجاد فرص عمل جديدة، خاصة لفئة الشباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، والذين ترتفع بينهم معدلات البطالة (٤,٥٩٪ من مجموعة البطالة في الدول التي تتوفر فيها إحصائيات).

أما الفئة القابلة للاستخدام (من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة)، فيبلغ متوسط نسبتهم ٥٨٪ من مجموع سكان الدول الأعضاء. كما يبلغ متوسط نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-١٤ سنة، ٣٧٪، وهي الأعلى في العالم، تفوق بذلك إحصاءات الدول النامية الأخرى (٣٢٪).

وبالرغم من النمو السريع في بعض الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن حجم هذه الفرص لم يكن كافياً لمواكبة زيادة اليد العاملة. فالنمو السكاني مثلاً يضيف أكثر من ستة ملايين شخص يدخلون سوق العمل سنوياً في الدول العربية وحدها (متوسط النمو السكاني في الدول العربية، خلال نفس الفترة يبلغ ٣٪). كما تبرز الإحصاءات فجوة كبيرة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير المتواصل في احتياجات سوق العمل نتيجة للعولمة ومتطلبات التقانة العالية في معظم الدول الأعضاء. ولما كان معدل البطالة في الدول الأعضاء من أعلى المعدلات في العالم، ينبغي أن يكون إيجاد فرص للتشغيل من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة في هذه الدول.

أما الحلول العملية المقترحة في مواجهة هذا التحدي فهي:

- على المستوى الوطني:

- ١- تبني برامج عملية لتوظيف أكبر عدد من الشباب والشابات كأولوية وطنية ورسم السياسات اللازمة لذلك.
- ٢- العمل على زيادة معدلات نمو الدخل القومي بما لا يقل عن ٥٪ سنوياً وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتيسير كل السبل أمام هذا الاستثمار.
- ٣- الإكثار من معاهد التدريب والتأهيل للشباب من أجل تمكينهم من مواجهة متطلبات سوق العمل.
- ٤- الاهتمام بتنمية المهارات التي تخدم متطلبات السوق وتعزيز الثقة بالنفس، وتواجه التحديات الجديدة.

- على المستوى الإقليمي:

- ١- إنشاء مشروعات مشتركة لزيادة فرص العمل.
- ٢- التكامل الإقليمي لأسواق العمل، واستحداث سياسات رشيدة للهجرة والعمالة.
- ٣- خلق الفرص الاقتصادية عن طريق مثلثات التنمية، بحيث تشارك البلدان المتعاونة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة، لتكوين شراكة فاعلة تأتي بالنمو وزيادة فرص العمل، وتبادل الخبرات في هذه المجالات.

- على مستوى العمل الإسلامي المشترك:

- ١- الانتقال من إيجاد فرص عمل في القطاعات المعتمدة على المهارات المتدنية وقليلة الإنتاجية إلى إيجاد فرص عمل في القطاعات مرتفعة المهارة وعالية الإنتاجية (كالتصميم والتسويق والإبداع العلمي).
- ٢- تفعيل المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار المنظمة مثل جامعة التكنولوجيا في دكا والجامعة الإسلامية في باكستان وتبادل الخبرات بينها.
- ٣- توسيع انتشار تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ومساعدة الشباب على إنشاء المشاريع الخاصة.

الفصل الثاني: مكافحة الفقر

إذا أخذنا المقياس العالمي لخط الفقر، وهو يعادل دولار واحد للفرد في اليوم، نجد أن متوسط مؤشر حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد بلغ ٢, ٢٩٪ في عام ٢٠٠١م. أما التقديرات الوطنية للفقر فهي مختلفة ومرتفعة مقارنة بالمتوسط المذكور أعلاه، وعلى سبيل المثال، ذكرت التقديرات الوطنية أن نسبة السكان تحت خط الفقر في أذربيجان في عام ١٩٩٥ تعادل أكثر من ٦٨٪، ومثلها في سيراليون في عام ١٩٨٩، بينما تبلغ تلك النسبة ٦٤٪ في تشاد وغامبيا، ٥١٪ في جمهورية قرغيزيا في عقد التسعينات. ولقد أدت معدلات النمو المنخفضة في الناتج المحلي الإجمالي وفي دخل الفرد، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الرئيسية (في إطار الإصلاحات الاقتصادية) إلى ازدياد حدة الفقر واتساع فجوة توزيع الدخل. وتشكل هذه المؤشرات المتدنية عقبة كأداء في طريق تحقيق أي تقدم نحو الوصول إلى أهداف الألفية التتموية التي اتفق المجتمع الدولي على تحقيقها في عام ٢٠١٥م.

وتمكن الحلول المقترحة لذلك فيما يلي:

- على المستوى الوطني

- ١- وضع مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج التنمية الوطنية، على أن تتبنى كل دولة برنامجاً وطنياً محدداً ذا أهداف واضحة، يتعاون لإنجازه القطاعان الحكومي والأهلي.
- ٢- توفير شبكات الأمان الاجتماعي ودعم وتفعيل دور مؤسسات الزكاة والوقف ضمن آليات محاربة الفقر والاستفادة من لجان الزكاة في المساجد.
- ٣- توفير المعلومات ومشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بمكافحة

الفقر، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، وبرامج التمويل الدقيق وبلورة أساليب شرعية لتعبئة طاقات الفقراء وتميئتها.

- على المستوى الإقليمي.

١- التعاون الإقليمي لمساعدة الفئات ذات الوضع الحرج كالنازحين في بلادهم.

٢- فتح الأسواق الإقليمية وتبادل السلع وقيام السوق الإقليمية المشتركة.

- على مستوى العمل الإسلامي المشترك.

١- زيادة التعاون الاقتصادي بين دول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة تحرير التجارة البينية والاستثمار وتبادل الخبرات.

٢- التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الزكاة والوقف والاستفادة من التجارب الناجحة في كيفية تفعيل هاتين المؤسستين الوقف والزكاة ودعمهما وتنشيطهما.

٣- العمل في إطار تكتل اقتصادي إسلامي للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير وزيادة قوة التفاوض مع التكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث: الأمية والتخلف العلمي

لقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٠,٥٨٤، وهذا الرقم يعتبر متدنياً إذا ما قيس بالدول النامية (٠,٦٥٥)، والغنية (٠,٩٣٠) ودول العالم مجتمعة (٠,٧٢٢)، مما يدل على أن ترتيب هذه الدول أقل من المتوسط العالمي، وعلى الرغم من انخفاض معدل الأمية في الدول الأعضاء من ٥٤٪ عام ١٩٨٠م إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٠١، إلا أنها ما تزال أعلى كثيراً، وخاصة أن هناك أكثر من ١٠ ملايين طفل في الدول العربية فقط، تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشر سنة، غير ملتحقين بالمدارس حسب الإحصاءات المتوفرة، وإذا استمر هذا الوضع، فإن العدد قد يصل ٤٠٪ من مجموع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥م، مما يعني استحالة تحقيق أهداف الألفية في محو الأمية.

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، قضية التخلف العلمي كما تمثلها الفجوة الواسعة بين الدول الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

إن التنمية الحقيقية في عالم اليوم لا تحققها وفرة الموارد فقط، وإنما يحققها التطور العلمي والتكنولوجي المرتكز على نوعية عالية من التميز والعمالة المدربة القادرة على الاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها هذا التطور. ويعتبر التخلف العلمي والتكنولوجي الذي تعاني منه معظم الدول الأعضاء، سبباً رئيسياً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، كما تعد نسبة الأمية العالية وانخفاض نسب الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة وانخفاض معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي أهم الأسباب لتدني مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتتطلب مواجهة هذا الموقف حلولاً منها:

(أ) على المستوى الوطني.

- ١- نشر وتحسين التعليم الأساسي والتعليم القرآني للقضاء على الأمية، خاصة بين النساء.
- ٢- إنشاء جامعات ومعاهد متخصصة، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز على نوعية التعليم وربطه باحتياجات التنمية في إطار خطة شاملة تراعي احتياجات سوق العمل.

(ب) على المستوى الإقليمي.

- ١- دعم المنظمات وبرامجها الموجهة لمحو الأمية والبرامج التي تعمل على ترقية المعلم والمتعلم ورفع مستوى الكتاب المدرسي و تبادل الخبرات إقليمياً، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ٢- إنشاء مراكز تميز تعتمد برامج تعليمية ذات نوعية عالية، وتوفر الفرص للتخصصات النادرة التي قد لا يمكن توفرها على المستوى القطري.

(ج) على مستوى العمل الإسلامي

- ١- دعم برامج المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في مجال محو الأمية وترقية العلم، والكتاب المدرسي، والنشاطات العلمية الأخرى.
- ٢- التنسيق بين الجامعات الوطنية ومراكز التميز لتبادل الخبرات وتوفير فرص الدراسة في مجالات التخصص النادر والتكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءتهما ودعمهما.

الفصل الرابع: تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م

لقد ترتبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تداعيات كبيرة انعكست على الأمة الإسلامية ومؤسساتها الاقتصادية والتموية، مما يقتضي تكثيف الجهود وحسن توظيف الموارد لمواجهة تحديات أضعفت جسد الأمة وعاقبت نهضتها وتقدمها. إن الآثار التي ترتبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١م أدت إلى اضطراب ونزاعات سياسية وعسكرية (الحرب على أفغانستان والعراق)، وحصار، وعقوبات اقتصادية في كثير من الدول. ونتج عن ذلك انخفاض في الإنتاجية وعدم استقرار في الأسواق وتضخم مجحف أدى إلى تدهور في سعر صرف الكثير من العملات في الدول الأعضاء ولا تزال بعض الدول تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية أعاققت تقدمها ونهضتها.

ومن أهم تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ظهور تحديات جديدة، متنوعة ومعقدة تمثلت في:

• أولاً: الحملة الجائرة والتخطيط المنظم لإثارة شبهات وأباطيل عن الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة، وعن رسول الله (والكتاب العزيز الذي نزل عليه، مما يستوجب على الأمة الدفاع عن عقيدتها والتمسك بدينها وتربية أبنائها على ذلك، والتصدي للحملة الظلمة ومواجهة التيارات الداعية لإبعادها عن تقاليدنا وحضارتنا. إن عملية التصدي للحملة ضد الإسلام تمثل تحدياً أكثر جسامة بالنسبة لشعوب الأمة ودولها ومنظماتها. وتشمل بعض الحلول العلمية المقترحة لمواجهة تداعيات أحداث سبتمبر في هذا المجال ما يلي:

(أ) على النطاق الوطني:

١- الاهتمام بالمناهج المدرسية، خاصة الدراسات الإسلامية التي تبرز الوجه المشرق للإسلام، دينا يدعو للتسامح بين الناس كافة، ودعم مراكز تدريب الدعاة بما يحقق هذه الأهداف.

٢- توعية الشباب، وخاصة الذين يتعرضون للإعلام الغربي، وتبصرتهم بثوابت الإسلام ووسطية وتعليمهم عدة أساليب لدفع الشبهات المثارة حول الإسلام، وتوعيتهم بواجب الدفاع عنه.

(ب) على النطاق الإقليمي؛

١- إيجاد برامج للتعاون بين المؤسسات التعليمية، والتنسيق بينها، خاصة في مناهج الدراسية المتعلقة بالدراسات الإسلامية، ووضع الخطط لمواجهة هذه الشبهات والرد عليها.

٢- التعريف بالإسلام وفهمه، وإعداد الدعاة، والاستفادة من الفضائيات العربية في الرد على الشبهات.

(ج) في نطاق العمل الإسلامي المشترك؛

١- إعداد مادة علمية موثقة للرد على مفردات الشبهات التي تجمع من مصادر متنوعة، خاصة الشبهات المثارة في الإعلام الغربي حول بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

٢- إنشاء مراكز إعلامية متخصصة لرصد الحملات ضد الإسلام والرد عليها، والتحاور مع الملل الأخرى.

٣- تحفيز وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والتعاون معها لرد الشبهات عن الإسلام.

• ثانياً: حرمان الطلاب والمبتعثين المسلمين من مواصلة الدراسة في الجامعات الغربية، خاصة في مجال التخصصات الدقيقة والتقانة العالية، مما دفع بعضهم لقطع دراسته أو التحول إلى تخصص غير مرغوب فيه. ومن المقترحات العملية في هذا المجال:

(أ) المستوى الوطني؛

١- إنشاء الجامعات المتخصصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

٢- دعم البحوث التي تقود إلى اكتشافات جديدة ومتطورة، والعمل على إيجاد البيئة الضرورية لتطوير التقانة المحلية.

(ب) العمل الإسلامي المشترك:

- ١- إنشاء مراكز التميز العلمي (Centers Of Excellence) ودعمها والربط بينها، والاستفادة منها لتوفير احتياجات الأمة العلمية والتكنولوجية.
- ٢- تشجيع العلماء المسلمين، وبخاصة من يعملون في الدول الأجنبية، ودعم أبحاثهم، والاستفادة منهم بإنشاء شبكة معلومات تجمعهم، والاستفادة من خبراتهم في تدريب العلماء الشباب، وإعادتهم لأوطانهم، إذا أمكن.
- ٣- تطوير التقانة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحوث الأخرى.

صفحة أبيض

الخاتمة

مما لا شك فيه أن التحديات التي تواجه الأمة كثيرة ومتشعبة ويصعب حصرها في ورقة واحدة. وقد سعت هذه العجالة إلى تناول بعض التحديات التي تواجه الأمة في بداية الألفية الجديدة. وحسبها أن تنبه إلى أن الأمر جلل، وأن الخطب يتطلب مجهوداً من كل فرد. لذلك فعلى كل مسلم غيور على دينه وأمته أن يشعر بأنه مرابط على ثغرة من ثغور الإسلام. ولا يوتئ الحمى من قبله. لهذا لابد من التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمنظمات والأفراد لمواجهة هذه الفترة العصيبة التي تمر بها الأمة.

ولعل التوصيات والحلول التي اقترحتها هذه الورقة تأتي من هذا الجانب.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سوء السبيل.

المراجع

- ١ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في الحفل الافتتاحي للدورة التاسعة عشرة (١٩) للكومسك، إسطنبول - الجمهورية التركية، ٢٠-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م.
- ٢ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلاميين، ١١-١٣ شعبان ١٤٢٤هـ (٧-٩ أكتوبر ٢٠٠٣م) فندق كارلتون، مملكة البحرين.
- ٣ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في اللقاء التعريفي الأول للهيئة العالمية للوقف، ١٧ صفر ١٤٢٣هـ (٣٠ أبريل ٢٠٠٢م).
- ٤ - أحمد محمد علي، «التحديات والفرص المتاحة لدول التعاون في ظل التغيرات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين» ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاد دول مجلس التعاون، جامعة الملك فيصل، الإحساء، المملكة العربية السعودية، ذو القعدة ١٤٢١هـ (فبراير ٢٠٠١م).
- ٥ - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٤٢٣هـ.
- ٦ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في ندوة «مستقبل الاقتصاديات الإسلامية في عصر الاقتصاد العلمي الجديد» الجنادرية - المملكة العربية السعودية، شوال ١٤٢١هـ (يناير ٢٠٠١م).
- ٧ - البنك الإسلامي للتنمية، الجداول الإحصائية رقم ٣ لعام ١٤٢٤هـ (أغسطس ٢٠٠٣).
- ٨ - البنك الإسلامي للتنمية، ثمان وعشرون سنة في خدمة الأمة، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م).
- ٩ - البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة السنوية الثالثة عشر «دور المرأة في تخفيف وطأة الفقر: تيسير التعليم وتمويل المشروعات الصغيرة» واجادوجو، بوركينا فاسو، ١٦ شعبان ١٤٢٣هـ (٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢م).
- ١٠ - صديق صالح، تحديات وطأة الفقر في دول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ورقة مناسبات رقم ٣ البنك الإسلامي للتنمية، رجب ١٤٢٠هـ (أكتوبر ١٩٩٩م).

- ١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م: «خلق الفرص للأجيال القادمة».
- ١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية».
- ١٣- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي ٢٠٠١م «تحديات القضاء على الفقر والجوع».

صفحة أبيض